عربية وعالمية

لآخر الأخبار العربية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/International

مقتل ضباط كبار بالجيش العراقي في تفجير انتحاري بالأنبار

بغداد ـ وكالات: قتل عشرون ضابطا وجنديا على الأقل من الجيش العراقي، أمس، في كمين بمحافظة الأنبار غربي البلاد. وقال مصدر أمني في مدينة الرمادي، إن من بين القتلى قائد الفرقة السابعة من الجيش العراقي العميد الركن محمد الكروي، وآمر اللواء التابع للفرقة العميد الركن نومان.
وأكدت مصادر أمنية أخرى أن من بين القتلى أيضا 4 ضباط من مختلف الرتب و16 جنديا.
وقال إن الكمين كان هجوما انتحاريا نفذه شخصان بحزامين ناسفين.
وأضاف المصدر أن الهجوم وقع «أثناء عملية دهم أحد أوكار المسلحين في منطقة الحسينيات التابعة لقضاء الرطبة غرب الأنبار»، وتؤكد التقارير وقوع إصابات بين باقي أفراد القوة المداهمة.

طهران:لا يحق لمفتشي "الطاقة الذرية" تفقد قدراتنا الصاروخية والعسكرية

أوباما للكونغرس: لا حاجة لفرض عقوبات جديدة على إيران ويمكننا فرضها في يوم واحد إذا فشل التفاوض

واشنطن ـ أحمد عبدالله والوكالات:

قال الرئيس الأميركي باراك اوباما انه لا يعتقد أن هناك حاجة الآن لفرض عقوبات جديدة على إيران، مشيرا إلى أن ذلك يمكن أن يتغير إذا ما فشلت طهران في طمأنة الولايات المتحدة بأنها لا تعد لبناء سلاح نووي. وأوضح اوباما أنه يسعى لحل الأزمة مع إيران بالطرق السلمية فيما وصف بأنه إشارة غير مباشرة لمحاولات إدارته تجنب الدرب الذي سلكه الرئيس السابق جورج بوش في حالة العراق.
جاء ذلك خلال مؤتمر صحافي عقده الرئيس الأميركي في البيت الأبيض، أمس الأول بمناسبة نهاية العام واستمر 60 دقيقة، حيث قال «لقد كنت واضحا جدا منذ البداية، وهدفي هو منع إيران من امتلاك سلاح نووي، ولكنني بالتأكيد أفضل تحقيق ذلك ديبلوماسيا، أنا أبقي كل الخيارات مطروحة على الطاولة، ولكن بإمكاني القيام بذلك ديبلوماسيا، وهذا ما يجب أن يحصل وأعتقد أن هذا ما يفضله كل من هم في الكابيتول هيل، لأن هذا هو ما يفضله الشعب الأميركي بالتأكيد». وأضاف: نحن لا نخسر شيئا خلال فترة المفاوضات، سنطلع بشكل أفضل من قبل على البرنامج النووي الإيراني خلال الأشهر الـ 6 المقبلة، وسنعلم إذا كانوا ينتهكون شروط الاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال مفاوضات مجموعة 5+1.

الرئيس أوباما أثناء مؤتمره الصحافي بمناسبة نهاية العام والذي عقده بالبيت الابيض أمس الاول (رويترز)

على إيران أن تطمئن الولايات المتحدة بأنها لن تطور سلاحاً نووياً

وتابع أوباما بالقول: ليس مسموحا لهم تسريع تخزين اليورانيوم المخصب، وفي الواقع عليهم تقليص مخزون اليورانيوم عالي التخصيب، ولولا فترة الأشهر الـ 6 هذه التي نختبر فيها إن كان من الممكن التوصل إلى حل شامل لهذه المشكلة، لكانوا تقدموا أكثر في برنامجهم النووي.
وأردف الرئيس الأميركي بقوله: في ضوء ذلك، ما قلته لأعضاء الكونغرس، الجمهوريين والديمقراطيين، هو أنه لا حاجة لعقوبات جديدة الآن. وأشار إلى انه في حال تراجعت إيران فلن يكون من الصعب علينا أن تشدد العقوبات أكثر وسأعمل مع أعضاء الكونغرس على فرض مزيد من الضغط على إيران، وإنما لا حاجة لذلك الآن.
وقال انه ليس متفاجئا من حديث بعض أعضاء الكونغرس عن عقوبات جديدة، إذ ان العقوبات والتعامل بشدة مع إيران أظهر فوائد، لكن بصفتي رئيسا للولايات المتحدة الآن وقد كنت مسؤولا طوال السنوات الـ 4 الماضية، ما قلته للمجتمع الدولي وما قلته للشعب الأميركي هو انه لابد من اختبار «الإيرانيين»، وهذا هو الوقت لاختبارهم.
وشدد أوباما على انه إذا كنا جديين بشأن المفاوضات، فلا بد أن نخلق جوا ترغب فيه أن تتحرك طهران بطريقة غير مريحة لها وتتعارض مع إيديولوجيتها ولهجتها وغرائزها وشكوكها فينا.
وأكد أن فرض عقوبات جديدة على إيران لا نساعدهم في الوصول إلى موقع يمكن من حل هذه المسألة.
في غضون ذلك، أعلن مساعد رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية علي صالحي أن مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا يحق لهم تفقد الصناعات العسكرية والصاروخية الإيرانية وليس لهم أي مسؤولية في هذا المجال. ونقلت وكالة أنباء «ايرنا» الإيرانية عن صالحي أمس قوله انه يرفض الاتهامات التي وجهتها بعض الدول الغربية بشأن انحراف البرنامج النووي، موضحا أن هذه الاتهامات بلا أساس نظرا لتفقد مفتشي الوكالة للعديد من المنشآت الايرانية والتعاون الشفاف والواسع الذي تم في هذا المجال.
وردا على سؤال فيما اذا تفقد مفتشو الوكالة الدولية الصناعة العسكرية والصاروخية في ايران، أكد صالحي على أنهم لا يتولون مثل هذه المسؤولية.

«ذي دايلي تليغراف»: رفض الإمارات صفقة «التايفون» ضربة لطموحات بريطانيا في الخليج

لندن ـ وكالات: ذكرت صحيفة «ذي دايلي تليغراف» البريطانية أن طموحات رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون لإحياء علاقات بريطانيا مع الخليج، والتي شملت 230 زيارة وزارية للمنطقة منذ عام 2010، عانت من ضربة مؤلمة بعد قرار الإمارات رفض صفقة طائرات «التايفون» والتي تقدر بمليارات الجنيهات الاسترلينية.
وأوضحت الصحيفة أن هذه الضربة جاءت رغم الجهود الديبلوماسية المستمرة، والتي شملت زيارتين للإمارات من قبل السيد كاميرون، وزيارة دولة للملكة واتفاقية لإلغاء تأشيرات دخول الإماراتيين للمملكة المتحدة اعتبارا من الأول من يناير المقبل.
وأوضحت أن إحياء بريطانيا لعلاقاتها التاريخية مع دول الخليج كانت أولوية كبرى لديفيد كاميرون.
وكان وزير الخارجية ويليام هيغ قد صرح في بداية ديسمبر الجاري قائلا: «احد أول قراراتنا تنشيط الديبلوماسية البريطانية في الخليج وعكس حقبة التجاهل السابقة».
وعلق متحدث حكومي على رفض الإمارات لصفقة طائرات التايفون قائلا «انه قرار تجاري»، وأكد مصدر مقرب من الطرفين على أن علاقة الإمارات الاستراتيجية ببريطانيا لن تتغير «بسبب أي اتفاق تجاري».
ورغم ذلك، أشار بعض المحللين إلى أن الاتفاق العسكري سياسي بالدرجة الأولى، قائلين إنه في حالة شراء الإمارات لطائرات التايفون، فإن الدولة سترغب في تحالف عسكري قوي مع بريطانيا، ولكن رفض مجلس العموم البريطاني لتوجيه ضربة عسكرية في سورية في سبتمبر الماضي ألقى الشكوك على استعداد لندن استخدام القوة في الشرق الأوسط.

اعتقال 16 شخصاً بينهم ابنا وزيرين بتهم الفساد

أردوغان يهدد بإبعاد سفراء أجانب لضلوعهم في «أعمال استفزازية»

أنقرة ـ وكالات: حذر رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان من أنه قد يعمد إلى ابعاد بعض السفراء الأجانب الذين يقومون بعمليات تحريض على خلفية توترات ناجمة عن فضيحة فساد غير مسبوقة.
وقال أردوغان في كلمة ألقاها في مدينة سامسون على البحر الأسود ونقلها التلفزيون التركي، أمس إن «بعض السفراء يقومون بأعمال تحريض». وأضاف: «لسنا مستعدين لإبقائكم في بلادنا». وتأتي تصريحات أردوغان بمنزلة تحذير ضمني للسفير الأميركي في تركيا فرنسيس ريتشاردوني، الذي بحسب بعض وسائل الإعلام التركية الموالية للحكومة، كان قد صرح لممثلين عن الاتحاد الأوروبي بأن واشنطن طلبت من مصرف «هالك بنك» العام قطع جميع علاقاته مع إيران بسبب العقوبات المفروضة عليها.
ويعد مدير عام «هالك بنك» سليمان اصلان، من بين الأشخاص المتورطين في فضيحة الفساد التي اتهم فيها نجلا وزيرين تركيين ما أثر سلبا على صورة حكومة أردوغان الإسلامية المحافظة التي تتولى السلطة في تركيا منذ عام 2002 واتهم أصلان بقبول رشاوى وعمولات.
وضبطت الشرطة 4,5 ملايين دولار مخبأة في صناديق أحذية في منزله، حسبما أفادت وسائل الإعلام التركية الأسبوع الماضي نقلا عن مصادر قضائية.
ويتعرض مصرف «هلكبنك» لانتقادات في الولايات المتحدة لمشاركته في صفقات غير قانونية مع إيران، لكن المصرف نفى هذه الاتهامات.
من جانبها، نفت السفارة الأميركية في تركيا أن يكون لها أي دور في التحقيقات الفساد التي تشهدها البلاد حاليا.
جاء ذلك، في وقت قالت فيه: أقر القضاء التركي ملاحقة ابني وزيرين قريبين من رئيس الوزراء رجب أردوغان وإيداعهما السجن على ذمة التحقيق في إطار فضيحة فساد مدوية.
وبعد ليلة طويلة من الاستجواب في قصر العدل في اسطنبول أودع باريس غولر ابن وزير الداخلية عمر غولر وكنعان تشاغليان ابن وزير الاقتصاد ظافر تشاغليان في السجن المؤقت صباح امس طبقا لتوصيات المدعين المكلفين بالملف.
وفضلا عن هاتين الشخصيتين المحسوبتين على أردوغان أودع السجن أيضا 20 شخصا آخرين بمن فيهم رئيس مجلس إدارة مصرف «هالك بنكاسي» العام سليمان اصلان رجل الأعمال المتحدر من أذربيجان رضا زراب.
ويشتبه فيهم جميعا بالتورط في الفساد والتزوير وتبييض الأموال في إطار تحقيق أولي حول بيع ذهب وصفقات مالية بين تركيا وإيران الخاضعة للحظر.

المعارضة التايلندية تقرر مقاطعة الانتخابات المبكرة.. والجيش يدعو لتأجيلها تجنباً لحرب أهلية

بانكوك ـ وكالات: أعلنت المعارضة التايلندية امس مقاطعتها للانتخابات المبكرة التي اقترحتها رئيسة الوزراء كمخرج للازمة السياسية وذلك عشية تظاهرة كبرى في بانكوك.
وقال زعيم الحزب الديموقراطي ابيسيت فيجاجيفا للصحافيين امس ان «الديموقراطيين لن يقدموا مرشحين للانتخابات المقررة في الثاني من فبراير 2014»، وذلك في خطوة يرجح ان تزيد من الارتباك السياسي في البلاد، وسط احتجاجات تسعى للإطاحة بالحكومة وإلغاء الانتخابات.
وأضاف فيجاجيفا، رئيس الوزراء السابق، وهو يعلن قرار حزبه عدم المشاركة «يرى الحزب الديموقراطي ان السياسة التايلاندية وصلت إلى مرحلة الفشل.. فقد الشعب التايلاندي ثقته في النظام الديموقراطي».
في هذه الاثناء، حذر قائد الجيش الجنرال براوث شان أوكا من حرب أهلية محتملة في البلاد إذا ما أجريت الانتخابات في موعدها المقرر في أوائل فبراير القادم في ظل مناخ الاستقطاب السياسي الحالي.
وقال حسبما أفاد راديو هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) امس إنه يتعين تأجيل الاقتراع بحيث تتمكن الحكومة والمعارضة من مناقشة خلافاتهما وذلك بعد مرور أكثر من شهر على تظاهرات الحاشدة التي شهدها البلاد للمطالبة بإقالة رئيسة الوزراء ينجلوك شيناواترا. ويعتبر الجيش في تايلند عاملا حاسما في اللعبة السياسية، إذ إنه حاول ودبر 18 انقلابا على مدار الأعوام الثمانين الماضية، منها إطاحة شقيق يانغلوك، تاكسين شيناواترا عام 2006، لكنه الجيش لا يرغب على ما يبدو هذه المرة في التدخل بالأزمة هذه المرة، رغم تأكيد قادته على أداء دور الوسيط.
من جهة اخرى، ذكر المتحدث باسم اللجنة الشعبية للإصلاح الديموقراطي في البلاد ان المظاهرة الحاشدة المناهضة للحكومة المقررة، اليوم، سوف تكون تاريخية حيث من المتوقع مشاركة ما بين مليوني إلى ثلاثة ملايين شخص.
ونقلت صحيفة «بانكوك بوست» على موقعها الالكتروني عن المتحدث ايكانات برومبان القول إنه سوف يتم اقامة خمس منصات في عدة أماكن من بينها عند نصب النصر التذكاري وفي ميدان سيام وفي حديقة لومبيني بارك.

الحكومة الباكستانية تطالب بإعدام مشرف بتهمة الخيانة العظمى

إسلام ـ يو.بي.آي: وجهت الحكومة الباكستانية تهما إلى الرئيس الباكستاني الأسبق، برويز مشرف، وطالبت المحكمة بإصدار حكم الإعدام بحقه أو السجن المؤبد في قضية الخيانة العظمى.
وحصلت قناة «جيو تي في» الباكستانية على وثائق تشير إلى ان شكوى الحكومة أمام المحكمة تضمنت 5 اتهامات ضد مشرف.
وأضافت ان التهمة الأولى هي إعلان مشرف حالة طوارئ في 3 نوفمبر 2007، بموجب صلاحياته كرئيس للأركان في الجيش الباكستاني، فيما يعد انتهاكا فاضحا للدستور.
ولفتت إلى ان التهمة الثانية هي إصدار أمر دستوري في العام 2007 بصفته رئيسا للأركان فيما يعد انتهاكا لقسمه كرئيس وكعضو في القوات المسلحة، ومنح الصلاحية للرئيس بتعديل الدستور من وقت لآخر.
أما التهمة الثالثة فهي إصدار قرار أداء القسم في 3 نوفمبر 2007، يقضي بإبعاد كل القضاة في المحكمة العليا من مناصبهم فورا، فيما عدا الذين أدوا القسم كما هو وارد في القرار الذي أصدره، في حين ان التهمة الرابعة هي تعديل الدستور وإضافة بنود إليه، في انتهاك للجزء الـ 11 من الدستور ما أدى إلى تخريبه، وبالتالي يعتبر ان مشرف ارتكب خيانة عظمى. ويتهم مشرف أيضا بتعديل الدستور في ديسمبر 2007، في انتهاك للجزء الـ11 من الدستور ما أدى إلى تخريبه، وبالتالي يعتبر ان مشرف ارتكب خيانة عظمى. يذكر أن مشرف يخضع حاليا للإقامة الجبرية بتهم أخرى، منها قضية اغتيال رئيسة الوزراء السابقة، بنظير بوتو.

واشنطن:لن ندعم من يطلب السلطة بالعنف والتفرقة العرقية

الانقلابيون بجنوب السودان يسيطرون على «الوحدة» النفطية ويعينون حاكماً عسكرياً لها

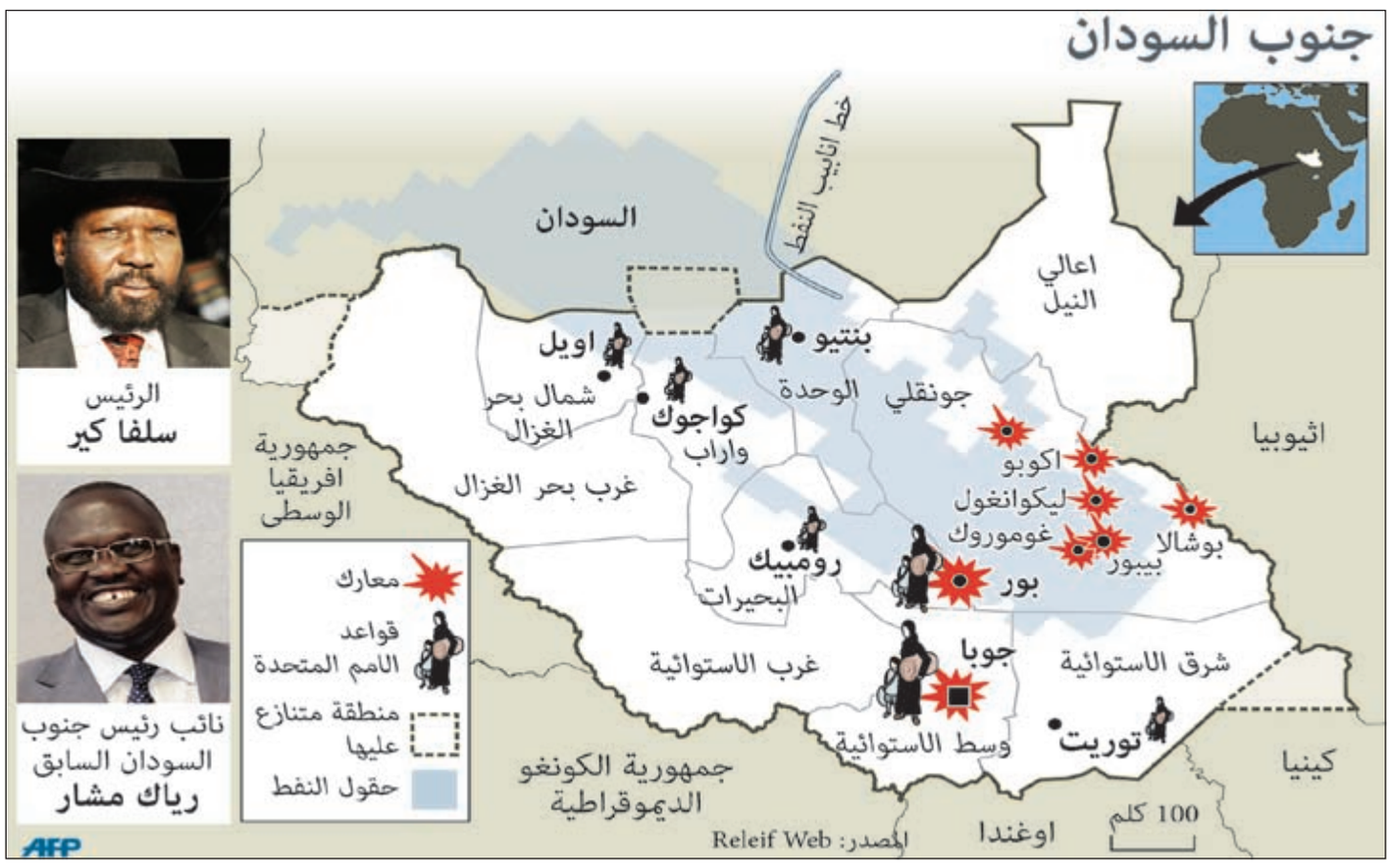

الخرطوم ـ وكالات: سيطر الانقلابيون في دولة جنوب السودان الذين يقودهم نائب الرئيس السابق ريك مشار، على ولاية «الوحدة» النفطية شمالي البلاد، وقاموا بتعيين حاكم عسكري لها لتصبح ثاني ولاية يسيطرون عليها بعد «جونقلي» الشرقية.
ونقلت قناة «الشروق» الفضائية السودانية امس عن مصادر بدولة الجنوب ان قوات مشار نصبت اللواء كوني شول حاكما مكلفا على الولاية.
ووجه الوالي شول كلمة للمواطنين عبر الإذاعة المحلية في عاصمة الولاية«بانتيو» دعاهم فيها للحفاظ على امن المواطنين واحترام الاثنيات.
وذكرت القناة السودانية أن ابناء قبيلة «النوير» التي ينحدر منها مشار انشقت عن الجيش الحكومي وأعلنت تمردها على الرئيس سلفا كير ميارديت بعد سماع خطاب الحاكم وانضمت الى النزاع الذي ينجرف بشكل سريع نحو حرب اثنية.
ونقلت عن القيادي في الحركة الشعبية الحاكمة بجنوب السودان لوكا بيونق القول ان مشار يهيمن على ولاية «جونقلي» التي تمثل مكسبا عسكريا كبيرا وانه غنم معدات عسكرية ضخمة كانت الحكومة أرسلتها الى هناك من اجل القضاء على التمرد خلال الأشهر الماضية.
وقال بيونق ان تركيز مشار من اجل الهيمنة على مناطق النفط بولايتي «اعالي النيل» و«الوحدة» سيشل انسياب البترول وسينعكس ذلك سلبا على الخرطوم وجوبا.
وأكد ان مشار لديه قوات في ولاية شرق الاستوائية وأن الأنباء الواردة من هناك تقول انها استولت على توريت.
واضاف «هذا يعني قطع جميع الإمدادات التي يمكن ان تأتي من اوغندا كما ان القوات الموجودة شمال العاصمة جوبا كلها في يده».
من جهتها، جددت حكومة جنوب السودان عرضها للدخول في حوار مع جميع المتمردين بمن فيهم مشار دون اي شروط مسبقة.
في غضون ذلك، قال وزير الخارجية الأميركي جون كيري ان من يطلب السلطة عن طريق العنف والتفرقة العرقية في جنوب السودان لن يحصل على دعم الولايات المتحدة، مشددا على ان السلام هو الخيار الوحيد من أجل إحلال دولة سلام ورخاء ينشدها شعب جنوب السودان الذي تكبد صراعات دموية لأعوام.ودعا كيري مجددا القادة المعنيين في جنوب السودان الى بسط سيطرتهم على الجماعات المسلحة ووقف الهجمات التي تستهدف المدنيين على الفور وإنهاء الخلافات الدائرة بين الجماعات السياسية والعرقية.
ومن أجل تحقيق هذه التسوية، قال كيري انه عين مبعوثا خاصا للسودان ولجنوب السودان هو السفير دونالد بوث لتنسيق الجهود التي تبذلها الخرطوم وجوبا لهذا الغرض.
وقد سعى وسطاء أفارقة أمس للاجتماع مع خصوم رئيس جنوب السودان سلفا كير في محاولة لوقف الاشتباكات التي تهدد بانزلاق أحدث دولة في العالم الى حرب أهلية قبلية، في الوقت الذي أكدت فيه حكومة جنوب السودان انها على استعداد للحوار مع رياك مشار خصم الرئيس «بدون شروط» مسبقة من أجل وقف أعمال العنف التي تضرب البلاد.
وقد التقى الوسطاء الأفارقة مع الرئيس سلفا كير وأجروا معه محادثات وصفوها «بالمثمرة».

الوسطاء الأفارقة يسعون للاجتماع بخصوم سلفاكير